

وكيل وزارة الزراعة لقطاع الخدمات لـ «الأمناء»:

استبشرنا خيراً بكفاءة وخبرة وزير الزراعة (السقطري)

عدن «الأمناء» أحمد حسن عقربي
- قيصر ياسين:

قال وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات المهندس أمين باقادر: «سعدنا كثيراً بتكريماً وزياراً جديداً يقود الوزارة باقتدار كمعالي الدكتور / سالم عبدالله السقطري وزيراً للزراعة والثروة السمكية الذي دشّن العمل مطلع الأسبوع الماضي، واستبشرنا خيراً لكفاءة الرجل وخبرته الإدارية، وهو مستمتع جيداً ذو خبرة إدارية لمسناها منه من خلال لقاءنا معه بديوان الوزارة والنقاش الطويل الذي تميّز به اللقاء حول القضايا والهموم التي تعرقل سير العمل في القطاعين الزراعي والسمكي والسبل الكفيلة للنهوض بهذين القطاعين الحيويين».

وأضاف في تصريح لـ «الأمناء»: «لقد وجدنا وزيراً مستمعاً وغير متسرع في اتخاذ القرارات حتى تكون لديه صورة كاملة عن الوزارة ويلم بكافة مشاكلها ويضع الحلول المناسبة لها بعد تشخيص أماكن الخلل وسبل علاجها».

وتابع: «نحن في القطاع الزراعي لدينا الكثير من المشاريع التنموية والاستراتيجية، علماء وزارة الزراعة هي وزارة خدمية مهمتها بالدرجة الأولى توفير المناخ والأرضية المناسبة للاستثمار وتقليل الكلفة على المزارعين وتسويق منتجاتهم».

واستطرد: «التخطيط هو ديدنا والشغل الشاغل لنا».



**نحذر من أي خطط وبرامج لا تستند
لأسس وقاعدة بيانات بحثية صحيحة
سنعمل على الاستثمار الأمثل لمواسم
الخصروات بعيداً عن جشع المحتكرين**

وحذر باقادر أن «أي خطط أو أي برامج لا تستند على أسس أو قاعدة بيانات بحثية صحيحة خارج إطار الوزارة ولا تستقي

على الأمن الغذائي.
وأوضح أن من أهم المشاكل أيضاً التي واجهت

معلوماتها من مراكز البحوث والإرشاد الزراعي ولا تستند على المؤسسات المختصة التي ترسم السياسة في الوزارة ولا تستند عليها ولا تبدأ من حيث انتهى الآخرون ستفشل».

وحول أهم المشاكل التي تواجه الزراعة في العاصمة الجنوبية عدن على وجه الخصوص ومحافظة الجنوب المحررة بشكل عام، لفت باقادر إلى تحويل الأراضي الزراعية في العاصمة عدن إلى أراضٍ سكنية وانتقد الدور السلبي لمكاتب الزراعة ومصحة أراضي وعقارات الدولة والسلطات المحلية في هذه المحافظات لسكوتهما عما يجري من عبث بالأراضي الزراعية، علماً أن القانون يمنع تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية للحفاظ

الوزارة خلال الأعوام الماضية هو وجود وزير زراعة مغرب لم يكن على اطلاع بما تعانيه الوزارة وهمومها ومشاكلها، معبراً عن أمله وثقته في معالي وزير الزراعة والري والثروة السمكية، الدكتور / سالم عبدالله السقطري - عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي - بانتشال هذين القطاعين الهامين في اقتصاد الوطن وتنميته.

وتحدث عن العلاقة مع المنظمات الدولية المانحة العاملة بالميدان قائلاً: «هذه المنظمات غير مانحة وإنما هي منظمات منفذة بالوكالة وبالتالي يجب على الوزارات والجهات المعنية وخصوصاً وزارة التخطيط والتعاون الدولي والسلطات المحلية في العاصمة عدن بإيقاف عمل هذه المنظمات ما لم تكن على تنسيق كامل مع الوزارات المختصة فيما يخص التدخلات المطلوبة».

وشكر محافظ العاصمة عدن، الأمين العام لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي أحمد حامد لممس، لجهوده الكبيرة المبذولة، والذي استطاع خلال فترة وجيزة تحقيق الكثير من الإنجازات لعدن في سبيل تطبيع الحياة وتنفيذ خطط التنمية.

واختتم باقادر حديثه بالقول: «سنعمل هذا العام لضمان التنسيق فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية مثل الخضار بأسعار معقولة للبائع والمستهلك والاستثمار الأمثل لمواسم الخصروات بحيث تتوفر بعيداً عن جشع المحتكرين».

كيف يتبادل الإخوان والحوثي الأدوار الإرهابية؟

هكذا فضحت القوات المسلحة الجنوبية التنسيق العسكري بين مليشيا الحوثي والإخوان

«الأمناء» خاص:

لا يمكن النظر إلى تصعيد مليشيات الحوثي الإرهابية في شمال الضالع بالجنوب بمعزل عن بدء حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال أعمالها مطلع الأسبوع المنصرم، وما ترتب على ذلك من سحب قوات مليشيات الإخوان من جبهة أبين وتدخل التحالف العربي بحسم لتنفيذ جزء من الشق العسكري من اتفاق الرياض الموقع بين المجلس الانتقالي الجنوبي والشرعية اليمنية في الخامس من نوفمبر / تشرين الثاني 2019م، بالعاصمة السعودية الرياض.

وعلى مدار العامين الماضيين تضاعف حجم التنسيق العسكري بين مليشيات الحوثي والإخوان الإرهابيتين، ولعل قدرة القوات المسلحة الجنوبية على فضح هذا التنسيق من خلال إلقاء القبض على بعض المرتزقة من مليشيات الإخوان الذين كانوا يقاتلون مع المليشيات الحوثية في جبهة الضالع، كشف هذا المخطط مبكراً، لكن هذا التنسيق أخذ أبعداً أخرى بعد التوقيع الأولي على



اتفاق الرياض قبل حوالي (14) شهراً تقريباً.

ويقول سياسيون إنه «بعد أن شعرت إيران أن الخطر يقترب من مليشياتها دأبت على دفع الحوثيين إلى زيادة وتيرة التنسيق مع مليشيات الإخوان التي هيمنت على قوات الجيش اليمني من أجل تسليم الجبهات، وحدثت فضيحة الانسحاب من الجوف وتمدد الحوثي إلى مناطق واسعة في مأرب، واستمر التعايش السلمي بين الطرفين في محافظة تعز اليمنية، ما استهدف بالأساس ضمان الحوثي السيطرة على محافظات

اليمن مقابل اتجاه مليشيات الإخوان إلى محافظات الجنوب».

وأضافوا: «وخلال العام الماضي شهدت جبهات الجنوب هجمات متزامنة بين الحوثي والإخوان في محاولة فاشلة لتشثيت القوات المسلحة الجنوبية، وفي الوقت الذي كانت تحاول فيه الشرعية الإخوانية اختراق العاصمة الجنوبية عدن صعدت المليشيات الحوثية جرائمها في جبهة الضالع، ولم يؤثر لجوء القوات المسلحة الجنوبية إلى تأمين جبهة أبين على تماسك جبهة الضالع، بل الذي حدث أن رؤية الجنوب هي

التي انتصرت بإرغام الشرعية اليمنية على تنفيذ اتفاق الرياض».

وتابعوا: «وبرهنت اتفاقات تبادل الأسرى المتتالية بين الطرفين خلال الأشهر الماضية على أن التنسيق وصل إلى مراحل متقدمة، خاصة وأن تلك الاتفاقيات لم ينتج عنها تطورا مماثلاً بشأن الحل السياسي، ما يعني أن أهدافها تحقيق مصالح الطرفين وكسب ود أنصارهما بما يحافظ على استمرار التنسيق والتحالف العربي بينهما».

وأكملوا: «وبعثرت ولادة حكومة المناصفة، بين الجنوب والشمال، أوراق

الطرفين وشباكهم التي نصبوها لحصار الجنوب على جبهاته، مع انحسار هيمنة حزب الإصلاح الإخواني على الحكومة، واضطراره إلى إسكات جبهة أبين مجبراً تحت الضغط الإقليمي، ليتراجع خطوة تاركاً المجال لمليشيا الحوثي المدعومة من إيران تشن قصفاً صاروخياً مروغاً استهدف مطار العاصمة الجنوبية عدن، في سيناريو اعتاد الحليفان (الإخوان والحوثيون) على استخدامه لإبقاء محافظات الجنوب في حالة عدم استقرار، واستنزاف مقدراته في الجبهات».